

Distr.: General
18 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

البيان الذي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن اعتماد التقرير المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل الخاص بالبرازيل

ترحب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتماد التقرير المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل الخاص بالبرازيل، وتُهنئ حكومة البرازيل على قبولها جميع التوصيات ذات الصلة.

إن البرازيل، بوصفها بلداً ملتزماً التزاماً تاماً بحماية اللاجئين، تستحق هي وشعبها الثناء على تضامنها مع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية وعلى دعمهما لعمل المفوضية. وتحل في هذه السنة ذكرى مرور خمسة عشر عاماً على اعتماد البرازيل لقانون اللاجئين الذي أُشير إليه بوصفه نموذجاً لتشريعات اللجوء في المنطقة.

وباعتبار أن البرازيل دولة طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وبوصفها راعية لإعلان برازيليا لعام ٢٠١٠ بشأن حماية اللاجئين وعدمي الجنسية، ما فتئت تثبت التزامها وريادتها في مجال حماية اللاجئين. ومن الأمثلة على ذلك أن تفسير التشريع البرازيلي المتعلق باللاجئين تفسيراً مرناً قد سمح للجنة الوطنية للاجئين بأن تعترف بوضع اللاجئين للأشخاص الذين يفرون من الاضطهاد بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية، مما يُعزز حماية المثليين والمثليات جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية الذين يقعون ضحايا للاختفاء القسري.

وما برحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ترحب بالجهود التي تبذلها البرازيل لإيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية. وقد وفر برنامج إعادة التوطين التضامني حماية للعديد من اللاجئين وساعد في إيجاد

حلول لهم على مدى السنوات الماضية، وهو يشمل أسلوباً للتبع السريع يتيح إعادة التوطين الطارئة للاجئين الذين يحتاجون إلى حماية عاجلة. كما أن الإدماج المحلي للاجئين يشكل أولوية بالنسبة للحكومة، حسبما تجلّى من منح تصاريح الإقامة الدائمة للاجئين من أنغولا وليبيريا، وإنشاء لجان حكومية مسؤولة عن تنسيق السياسات والتدخلات لأغراض الإدماج المحلي للاجئين.

وتشيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً بحكومة البرازيل لالتزامها بحماية عديمي الجنسية. فالبرازيل طرف في كل من اتفاقية عام ١٩٥٤ الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ الخاصة بخفض حالات انعدام الجنسية. وفيما يتعلق بهذه الاتفاقية الأخيرة، تجدر الإشارة إلى التعديل الدستوري ٥٤/٠٧ الذي يسمح بمنح الجنسية للأطفال المولودين في الخارج عن طريق إجراء تسجيل قنصلي بسيط، وهو يشكل مثلاً هاماً على منع انعدام الجنسية، وقد استفاد منه نحو ٢٠٠ ٠٠٠ طفل ولدوا لرعايا برازيليين خارج البلد.

وكملاحظة أخيرة، تسلط المفوضية الضوء على إعادة تأكيد البرازيل للتعهدات التي قطعتها على نفسها في الاجتماع الوزاري الذي عُقد في عام ٢٠١١ بمناسبة مرور ستين سنة على إنشاء المفوضية. والمفوضية مستعدة لمواصلة مساعدة الحكومة في تنفيذ تلك التعهدات، بما في ذلك استحداث إجراء لتحديد وضع انعدام الجنسية.